مجلس النواب

اقتراح مشروع قانون معجل مكرر لتمديد الخدمة للضباط من فئة الضباط الأعوان ورتبتي رائد و مقدم

مقدم من النواب السادة

مادة وحيدة:

أولاً: بصورة إستثنائية وخلافاً لأيّ نص آخر:

١- يمدّد سنّ التقاعد الحكمي للضبّاط المجازين في الحقوق الذين عينوا بصفة ضابط حقوقي والضباط الذين عينوا من الرتباء (ضباط الصف) من فئة الضباط الأعوان ورتبتي رائد و مقدم فقط ، ولا يزالون في الخدمة الفعليّة اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٥/١/١ ، ومن مختلف الأسلاك العسكريّة والأمنيّة ولمرة واحدة فقط بحيث يحال الضباط الأعوان على التقاعد حكماً لدى بلوغهم سن الأربعة والخمسين عاماً و الرائد و المقدمين لدى بلوغهم سن السادسة والخمسين عاما" .

٢- يمكن لهذه الفئة من الضبّاط غير الراغبين الاستفادة من هذا القانون، أن يطلبوا إحالتهم على التقاعد بناءً لرغبتهم في أيّ وقت.

٣.على أنْ لا يستفيد من هذا القانون كلُّ من أحيل إلى المجلس التأديبي ولو لم يتخذ المجلس قراراً بمعاقبته.

ثانيًا: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

أحمد الخير

الأسباب الموجبة

بما أنّ عديد الضبّاط في الأسلاك العسكرية، يشمل فئة الضبّاط المتخرجين في المدرسة الحربية، وفئة الضبّاط الإختصاصيين والحقوقيين وفئة ضباط المترفعين من الصف، وهذه الفئة الأخيرة لا يسمح سنهم بأن يترقوا في معظمهم إلى أكثر من رتبة رائد وفي أقصى حدّ إلى رتبة مقدم، لبلوغهم السن القانونية للتقاعد عند هذه الرتبة او ما دون، وفقًا لقانون الدفاع الوطني، وقانون تنظيم قوى الأمن، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة المؤسسات العسكرية للضبّاط أصحاب الخبرة والتمرس كلٍّ في مجال عمله، والتأثير سلبًا في تحقيق النظام العام والغاية المرجوة من المرافق العسكرية وهي الحفاظ على الأمن العام والداخلي والسلم الأهلي ومهام اخرى في أفضل وجوه .

وبما أنّ الوضع الأمني الراهن تعترضه جملة من المخاطر الحقيقية التي تنعكس على أمن وسلامة الوطن والمواطنين، ولا يمكن للبلاد أن تتحمّل أيّ فراغ في أيّ من الأجهزة الأمنية والعسكرية نظراً للمهام والمسؤوليات الحساسة التي تتطلب جهوداً مضاعفة للقيام بالمهام التي تفرضها هذه المرحلة الدقيقة والصعبة التي تمرّ بها البلاد.

وحيث إنّه لا يمكن تأمين العديد الكافي واللازم من الضباط لتأمين هذه المهمات الطارئة والمستجدة بالفعالية المطلوبة والتي تحتاج الى وقت لتأمين البديل المماثل ولفترات زمنيّة طويلة.

وأمام هذا الواقع ، أصدرت الحكومة مرسوماً بامكانيّة إستبقاء الضبّاط الاختصاصيين في الخدمة الفعلية لمدة سنتين وفي المسار نفسه عمدت جميع المؤسسات العسكرية إلى فتح باب تمديد الخدمات لجميع الرتباء الذين بلغوا السن القانونية للتقاعد.

كما عمدت السلطة التشريعية التدخّل لمواجهة هذه التحديات وصون وتحصين دور المؤسسات الأمنيّة والعسكرية في ظل هذه المرحلة الحرجة عبر منع حدوث أيّ فراغ على كل المستويات حيث قامت بمعالجة عدة أمور مشابهة ومتعلقة بالقوى العسكرية من خلال إصدار عدة قوانين مددت بموجبها خدمة الضبّاط من رتبة عقيد والذين بلغوا سن التقاعد القانونية ٥٦ لمدة سنتين، في جميع الاسلاك العسكريّة ، وقد صدر هذا القانون نظرًا للظروف الاقتصادية والمعيشيّة والاجتماعيّة القاسية لحين تسوية الوضع وقد تم ذلك لاحقًا.

وحيث أن عامل السن لا تأثير على آداء الضباط بدليل انه وفق قانون الدفاع الوطني وقانون تنظيم قوى الأمن على العقيد أن يستمر في خدمته لغاية بلوغه ٥٦ سنة وتم تمديد سن هذه الرتبة لمدة سنتين مما فرض إهمال مبدأ المساواة بين الضباط المترفعين من الصف كونهم أصبحوا من ذات الفئة في الموقع القانوني والوظيفي لزملائهم

المستفيدين من تمديد السن لرتبة عقيد . وبالتالي يكون هذا القانون قد ظلم الضباط المترفعين من الصنف كونهم أصبحوا من ذات الفئة (رائد , مقدم , عقيد ---> ضباط قادة)

كما مددت مؤخرًا سن التقاعد للضباط العاملين من رتبة عميد وما فوق لمدة سنة.

ويُشهد للمجلس التشريعي مراعاته للظروف المعيشية القاسية التي تمر بها الأجهزة العسكرية التي هي الدرع المنيع لهذا الوطن الحبيب، ونأمل من المجلس الكريم وكلنا ثقة بمثاليته وإنسانيته أعضاءه أن يقروا هذا القانون، الذي تستفيد منه المصلحة العامة ومتطلبات الأمن قبل المصلحة الشخصية التي يستفيد منه عدة عائلات لبنانية ومن كل المناطق والمذاهب ، وخاصة بأنّ عدد هؤلاء الضباط قليل جدًا ، وبذلك تتحقق مبادئ العدالة والإنصاف، أسوة بباقي الرتب التي تم التمديد لها.

وبما أنّ التجارب الوطنيّة السابقة أثبتت بأنّ الحل السليم لأيّ أزمة لا يكون إلا بالحلول الشمولية، وبالتالي يكون تمديد سن التقاعد لهذه الفئة من الضباط تحقيقًا لمبدأ المساواة بين كافة المنتسبين إلى المؤسسات العسكرية وأفرادها وعدم التمييز بينهم وبين غيرهم من الضباط لعل مرحلة التعافي وتأخير التقاعد يحصلان معاً ولا يكبد الخزينة أية أعباء مالية .

وحيث إنّه بسبب بلوغ عدد كبير من الضباط من رتبة نقيب و رائد و مقدم من ضباط المترفعين من الصنف والضباط الحقوقيين , سن التقاعد القانوني و لم يتبقى سوى عدد قليل منهم ما دون المئة في مختلف الأجهزة الأمنية و هم من أصحاب الخبرة و الكفاءة و الاختصاص و الشهادات العليا و منهم حملة الدكتوراه.

بالإستناد الى ما تقدم، وللأسباب الموجبة المبيّنة أعلاه، وعملاً بمقتضيات المصلحة العامة وحفاظاً على النظام العام وانتظام العمل في المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة وصونًا لدورها الأساسي في حماية الوطن وشعبه.

نتقدم باقتراح القانون المعجل المكرر المرفق آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.

توقيع النواب السادة